اما اذا طرا قبل بلوغ النفاس اكثره فلا يكون حيضا الا اذا
فصل بينهما بخمسة عشر يوما **ولا حد لاكثره** اي الطهر
بالاجماع فقد لا تحيض المراة الا في عمرها المرة وقد لا تحيض
اصلا **واقل زمن** اي من **تحيض فيه المراة** وفي بعض النسخ
الجارية **تسع سنين** قمريات كما في المحرر ولو بالبلاد الباردة
للوجود لان ما ورد في الشرع ولا ضابط له شرعي ولا لغوي
يتبع فيه الوجود كالقبض والحرز قال الامام الشافعي
رضي الله عنه اعجل من سمعت من النساء يحضن نساؤها
يحضن لتسع سنين اي تقريبا لما تحديدا فيشاهد قبل تمامها
بما لو رآه حيضا وطهرا دون ما يسعهما ولو رات الدم اياما
بعضها قبل زمن الامكان وبعضها فيه جعل الثاني حيضا
ان وجدت شروط الامارة **ولا حد لاكثره** اي السن
لجواز ان لا تحيض اصلا كما مر **واقل زمن الحمل ستة اشهر**
ولحظتان لحظة للوطي ولحظة للوضع من امكان اجتماعهما
بعد عقد النكاح **واكثره** اي زمن الحمل **اربع سنين وغالبه**
تسعة اشهر للاستقراء كما اخبر به توءمة الشافعي وكذا الامام
مالك رضي عنه ايضا انه قال جارتنا امراة محمد بن عجلان

امراة

امراة صدق وزوجها رجل صدق حملت ثلاثة ابطن في اثنتي
عشرة سنة تحمل كل بطن اربع سنين وقد روي هذا عن
غير المراة المذكورة نشرع في احكام الحيض فقال **ويحرم**
بالحيض واقله **ثمانية واربعون** ساعة **الصلاة** فرضها
ونفلها وكذا سجدة التلاوة والشكر والثاني **الصوم** فرضه
ونفله ويجب قضاء صوم الفرض بخلاف الصلاة لقول
عايشة رضي الله عنها كان يصيبنا ذلك اي الحيض فنؤمر
بقضاء الصوم ولا نؤمر بقضاء الصلاة رواه الشيخان
وانعقد الاجماع على ذلك وفيه من المعنى ان الصلاة
تكثر فيشق قضاؤها بخلاف الصوم وهل يحرم قضاؤها
او يكره فيه خلاف ذكره في المهمات فنقل فيها عن ابن الصلاح
والنووي عن البيضاوي انه يحرم لان عايشة رضي الله
عنها نهت السايل عن ذلك ولان القضاء تحله فيما امر بفعله
وعن ابن الصلاح والروياني والمحاملي انه مكروه بخلاف الجنون
والمغمى عليه فيسن لهما القضاء لهما وعلى وجه عدم التحريم ولا
يؤثر فيه نهي عايشة والتعليل المذكور منتقض بقضاء
المجنون والمغمى عليه وعلى هذا هل تنعقد صلاتها امر لا فيه

Copyright © King Saud University